الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
6 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سايكال . . . . . (أفغانستان)

المحتويات

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16573 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (*تابع*) (A/73/38 و A/73/263 و A/73/266 و A/73/285 و A/73/294 و A/73/301)

١ - **السيدة سكوت** (ناميبيا): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقالت إن النساء يشكلن أغلبية الفقراء في الجنوب الأفريقي. والجماعة ملتزمة بالقضاء على جميع جوانب عدم المساواة بين الجنسين، بما فيها التفاوتات الاقتصادية والعنف ضد المرأة. فالمعاهدة التأسيسية للجماعة تقر بالأهمية الحيوية للمرأة في التنمية، وكذلك تفعل الصكوك القانونية والبرنامجية الإقليمية المختلفة التي يمتثلها معظم أعضائها. وهي ملتزمة بتحقيق الأهداف الجنسانية لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢ - وأضافت قائلة إن التقدم القانوني المحرز حتى الآن أمر مشجع. فقد عُدّلت دساتير واعتُمدت أحكام تشريعية لكفالة تمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء، والتمثيل في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار، وحق الحصول على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل. بيد أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بالزواج المبكر، وقوانين الأسرة، والعنف الجنساني، والاتجار بالأشخاص، والأمراض المعدية وغير المعدية، وأثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنظر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى الشراكات بوصفها مكملا أساسيا للجهود التي يبذلها أعضاؤها، الذين يظلون ملتزمين بضمان المشاركة الاجتماعية والاقتصادية الكاملة للنساء والفتيات.

٣ - **السيد برونغثورا** (تايلند): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن المساواة بين الجنسين ما زالت تمثل أولوية للرابطة منذ اعتماد الإعلان المتعلق بالنهوض بالمرأة في منطقة الرابطة في عام ١٩٨٨. وتسترشد استراتيجيات الرابطة بالصكوك الإقليمية، التي تتضمن خطة عمل اللجنة المعنية بالمرأة التابعة للرابطة (للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠) وإعلان الرابطة بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٥ وأهداف التنمية المستدامة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقدت الرابطة مؤتمر كبار المسؤولين بشأن تعميم المنظور الجنساني في الهيئات القطاعية للجماعة الاجتماعية والثقافية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤ - وأشار إلى أنه بفضل الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أحرز تقدم أكبر في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وزاد وعي عامة الجمهور بأهمية المساواة بين الجنسين. وأضاف قائلا إن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل قد زادت تدريجيا، حتى أصبحت تتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة في المتوسط. غير أن الرابطة، من منطلق إقرارها بإمكانية زيادة درجة الشمول الجنساني في القوى العاملة، اعتمدت خطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الرابطة.

٥ - واستطرد قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعمل عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على تنفيذ التزاماتها الإقليمية والدولية. فقد أسهمت الهيئة في إطلاق حملة ''الرجل نصير المرأة'' الإقليمية وفي إبرام خطة العمل الإقليمية للرابطة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وعقب اعتماد البيان المشترك بشأن تعزيز المرأة والسلام والأمن في منطقة الرابطة في عام ٢٠١٧، أجري الحوار المشترك الأول بين أستراليا والرابطة حول موضوع المرأة والسلام والأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٦ - **السيد إسكالانته هاسبون** (السلفادور): تحدث باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن بلدان الجماعة ملتزمة بشدة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتعهد بلدان الجماعة بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة وتشجيع التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة من خلال إزالة الحواجز الاجتماعية واعتماد وتعزيز القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وفرص الحصول على التعليم واللجوء إلى القضاء، والاستقلال الاقتصادي والمالي، والمشاركة السياسية. وتقر بلدان الجماعة بالتزاماتها الدولية والإقليمية المتعلقة بتعزيز الأطر القانونية والسياسية وتحسين دعم الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة.

٧ - وذكر أن بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء تأنيث الفقر، وشدد على ضرورة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله. وتولي بلدان الجماعة أهمية كبيرة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار، وكذلك لحماية النساء والفتيات المهاجرات.

٨ - ومضى يقول إن جميع الدول ينبغي أن تطبق سياسات وأطراً قانونية وطنية تعزز حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتحميها وتكفل التصدي الفعال لأي انتهاكات لتلك الحقوق، بما في ذلك جميع أشكال العنف والتمييز على أساس نوع الجنس. وينبغي تعزيز دور الرجال والفتيان بوصفهم عناصر تغيير تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٩ - واسترسل قائلا إن بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستعمل على التغلب على القوالب النمطية الثقافية الأبوية التي ترسخ عدم المساواة في توزيع العمل، وإنها ملتزمة بتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الحصول على العمل اللائق لجميع النساء، بمن فيهن اللاتي يواجهن أشكالا متعددة ومتشابكة من التمييز. وتعترف بلدان الجماعة بمساهمات المسنات، ولا سيما أولئك اللاتي يتحملن مسؤولية رعاية الأطفال والأعمال المنزلية والزراعية في غياب بالغين آخرين. وهي تعيد التأكيد على التزامها بتمكين النساء المتضررات من الكوارث الطبيعية من المشاركة في عملية التصدي لهذه الكوارث بوصفهن قائدات وصانعات قرار على قدم المساواة مع الرجل.

١٠ - وتابع حديثه قائلا إن بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقر بأهمية مساهمة المنظمات النسوية وحركات المرأة والمجتمع المدني في إدراج مصالح المرأة واحتياجاتها وآرائها في جدول الأعمال الدولي. وتقر بلدان الجماعة أيضا بالأهمية الحاسمة للمرأة الريفية في التنمية الريفية المستدامة، وكذلك في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها وبناء السلام. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، نُظّمت مشاورة إقليمية بشأن تمكين النساء والفتيات الريفيات، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأفضت إلى إعلان سانتياغو، الذي سيسهم في الجهود الوطنية المبذولة لضمان التمكين الاقتصادي لجميع النساء.

١١ - واختتم كلامه بقوله إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤكد من جديد دعمها القوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وترحب بتعزيز قدراتها. غير أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتطلبان بذل جهود منسقة ومتسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويتطلبان كذلك توسيع نطاق الحوار وتوافق الآراء على الصعيد الدولي وزيادة التعاون الدولي.

١٢ - **السيد يورغنسن** (إستونيا): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان بحر البلطيق، فقال إن كل دولة مسؤولة عن محاسبة مرتكبي العنف ضد النساء أو الفتيات. وبالنظر إلى مجموعة المشاكل التي تؤثر على النساء والفتيات أكثر من غيرهن، فإن هذه البلدان تحث على تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات محددة الهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين.

١٣ - وأردف قائلا إن إتاحة رعاية الأطفال والتأمين على الوالدين بتكلفة ميسورة، بما في ذلك زيادة المساواة في تقسيم إجازة الوالدين، يكتسي أهمية بالغة في سد فجوة المشاركة في قوة العمل وضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة. ويجب السماح للنساء والفتيات باتخاذ القرار بحرية بشأن جميع المسائل المتصلة بصحتهن الجنسية والإنجابية. وفي هذا الصدد، تعد التربية الجنسية الشاملة أمرا أساسيا لتحسين الصحة العامة وتمكين النساء والفتيات. وأضاف قائلا إن إدماج المساواة بين الجنسين في عملية تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز، يشكل عنصرا حاسما في إحراز أي تقدم.

١٤ - وأشار إلى تمكين المرأة في العصر الرقمي، فقال إنه من الضروري وضع برامج لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تستهدف النساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ خطوات لمعالجة ظاهرتي التسلط والتحرش عبر الإنترنت.

١٥ - واستطرد قائلا إن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان بحر البلطيق تشدد على أهمية النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وضرورة إنهاء العنف الجنسي والجنساني المتعلق بالنزاعات على الفور. وهي ترحب بتزايد التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أعمال الأمم المتحدة، وتقدّر مبادرات الأمين العام الرامية إلى مكافحة الاستغلال الجنسي والتحرش والإيذاء داخل المنظمة.

١٦ - **السيدة واكر** (المراقِبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. وما زال الاتحاد الأوروبي هو المستثمر الأكبر في مجال المساواة بين الجنسين باتخاذه إجراءات مثل ”الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ“ الموجهة إلى أصحاب المصلحة المتعددين و ”مبادرة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتسليط الضوء“ من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وقد أفضت مبادرة تسليط الضوء مؤخرا إلى إطلاق البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية الذي يكافح قتل الإناث من خلال المزج بين التدخلات القطرية والأنشطة الإقليمية الممولة بشكل جيد.

١٧ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي وقع اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما

(اتفاقية اسطنبول)، وإنه يقوم حاليا بتحديث إطار السياسة العامة لديه من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذاً تاماً. وأعربت عن تقدير الاتحاد لعمل منظمات المجتمع المدني وشركائه، وأقرت بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ومكافحة العنف ضد المرأة.

١٨ - وأتبعت ذلك بقولها إن وفد الاتحاد الأوروبي المراقب يعمل مع شركائه على صياغة قرارات قوية تتعلق بالمرأة خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وما زال الاتحاد ملتزما بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا الصدد، يعيد تأكيد التزامه بتعزيز وحماية حق كل فرد في اتخاذ القرارات بحرية بشأن المسائل المتعلقة بحياته الجنسية وصحته الجنسية والإنجابية، وشدد على ضرورة إتاحة حصول الجميع على معلومات شاملة عن الصحة الجنسية والإنجابية وعلى خدمات التثقيف الجنسي والرعاية الصحية الجيدة بتكلفة ميسورة. ويظل الاتحاد ملتزما التزاما كاملا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يشمل الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وسيواصل العمل مع شركائه عن كثب لكفالة تمتع جميع الناس بجميع الحقوق بشكل كامل ومتساو.

١٩ - **السيد تانر** (فنلندا): قال إن النساء أكثر عرضة من غيرهن بكثير لخطر انتهاك الحق في الحياة. فقد قُتل أكثر من نصف ضحايا جرائم قتل الإناث على يد أفراد الأسرة أو العُشراء، مقارنة بنسبة الضحايا من الرجال التي تزيد قليلا عن ٥ في المائة. وتعتبر معدلات جرائم القتل مرتفعة جدا بين النساء والفتيات المنتميات للشعوب الأصلية وذوات الإعاقة. وغالبية هذه الوفيات يمكن تجنبها. وللتوصل إلى فهم أفضل لحجم المشكلة، قام المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا بدعوة الدول إلى التعاون في جمع البيانات المتعلقة بجرائم قتل الإناث.

٢٠ - وأضاف قائلا إن خطاب الكراهية ازداد من حيث النطاق والكثافة كنتيجة سريعة لحركة الرقمنة العالمية. فهذا الخطاب يغذي عنف العشير ويستهدف النساء الناشطات في الحركات النسوية والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين. وينبغي كبح خطاب الكراهية على الإنترنت عن طريق زيادة فعالية المنع وإنفاذ القانون وسن التشريعات. وتتوافر أدوات مكافحة هذا الخطاب في الاتفاقيات الدولية القائمة.

٢١ - وذكر أن فنلندا وضعت في عام ٢٠١٧ خطة عمل بشأن العنف ضد المرأة من خلال عملية تشاركية ضمت العديد من الوزارات والمجتمع المدني. وتشمل الخطة الاستثمار في تقديم الخدمات إلى ضحايا العنف واتخاذ خطوات نحو تحسين عملية جمع البيانات المتعلقة بجريمة قتل الإناث.

٢٢ - واستطرد قائلا إن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان هي حجر الزاوية في مفاوضات فنلندا المتعلقة بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. وقد أصبح المفاوضون منفصلين عن واقع النساء والفتيات، كما يجري حاليا الاعتراض على الحلول التوفيقية الصعبة التي تم التوصل إليها في بيجين والقاهرة وتقويضها. وفنلندا ملتزمة بالإعمال الكامل للحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وهي تعمل على بناء تحالفات تتجاوز الانقسامات الإقليمية في سبيل تحقيق تلك الغاية.

٢٣ - **السيدة فاغنر** (سويسرا): قالت إن الحركات المناهضة للتحرش والاعتداء الجنسيين، في سويسرا كما في أماكن أخرى، أعادت فتح باب المناقشة العامة بشأن حقوق المرأة والمعايير الاجتماعية. وأضافت أن بعض المدن، مثل لوزان، اعتمدت بالفعل تدابير لمنع التحرش في الشوارع والتوعية به. وبموجب قانون اتحادي سويسري، يحظر التحرش الجنسي في مكان العمل بوصفه شكلا من أشكال التمييز. غير أن دراسة أجريت مؤخرا حول فعالية القانون وجدت أن حوالي ٨٠ في المائة من الحالات لم يبت فيها لصالح المشتكي. وفي معرض إشارتها إلى أن النساء مستهدفات بشكل غير متناسب بالعنف عبر شبكة الإنترنت، قالت إن التسلط عبر الإنترنت يشكل تحديًا معقدًا يشتمل على كل من الجريمة السيبرانية وحماية الشخص وبياناته الشخصية. وأضافت أن سويسرا ستدعم منظمة العمل الدولية في صياغة معاهدة دولية جديدة لحماية العمال من التحرش والعنف، وستنفذ اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، التي دخلت حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢٤ - **السيدة أوهري** (ليختنشتاين): قالت إن حكومة بلدها اعتمدت، في مطلع عام ٢٠١٨، استراتيجية تنفيذ وطنية لخطة عام ٢٠٣٠. واستنادا إلى تحليل للثغرات، قررت إيلاء الأولوية إلى ثمانية من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٢٥ - وأضافت أنه رغم تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالعنف الجنسي والجنساني، يشكل الرجال والفتيان غالبية الضحايا في سياقات معينة. ولا يزال هناك نقص في الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الرجال بسبب المحرمات الثقافية. ومن الأهمية بمكان تحديد العوامل الكامنة وراء العنف الجنسي والجنساني من أجل وضع حلول فعالة ومستدامة للجميع.

٢٦ - ولاحظت أن النساء معرَّضات بشكل خاص للرق والاتجار بالبشر المعاصرين، وقالت إن ليختنشتاين زادت العقوبات المفروضة على الاتجار بالبشر. وعلى الصعيد الدولي، أطلقت مبادرة ليختنشتاين لإنشاء لجنة للقطاع المالي معنية بالرق والاتجار بالبشر المعاصرين.

٢٧ - **السيدة غرينيون** (كينيا): قالت إن دستور كينيا لعام ٢٠١٠ يضمن على وجه التحديد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويقتضي اعتماد تشريعات بشأن تكافؤ الجنسين. وأضافت أن برنامج الركائز الأربع الرئيسية الجديدة للرئيس يركز على الاستثمار في مجالات الأمن الغذائي، والتصنيع، وتوفير الرعاية الصحية والإسكان بتكلفة ميسورة، وجميعها عوامل اقتصادية واجتماعية رئيسية مؤثرة ترمي إلى تحسين حياة النساء والشباب والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، زادت كينيا المخصصات لصناديق الإجراءات التصحيحية التي تستهدف هذه الفئات. وبفضل التعليم المجاني والبرامج المخصصة تحديدا للفتيات المستضعفات، ارتفعت معدلات بقاء الفتيات بالمدارس بدرجة كبيرة. وفي ظل الهدف النهائي المتمثل في التغطية الصحية الشاملة، عززت كينيا التمويل المخصص للخدمات الصحية المجانية للأمهات أثناء الولادة وما بعدها، وأقامت شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص من أجل تحسين الجودة وإمكانية الوصول. وأردفت قائلة إنها عالجت العنف الجنساني بإطلاق مبادرات في خمسة مجالات ذات أولوية، وهي: الوقاية، والحماية، والملاحقة القضائية، والبرمجة، وإقامة الشراكات. وأضافت أن كينيا تقود حملات وطنية لتغيير المواقف إزاء هذا العنف.

٢٨ - **السيد غونزاليس** (كولومبيا): قال إن النساء يتعرضن لخطر أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز ، مما يؤدي إلى تهميشهن وإفقارهن وضعفهن. وأضاف أن النساء عوامل رئيسية في الاقتصاد المحلي والوطني، ويجب الاعتراف بدورهن في الأمن الغذائي والأسرة والتماسك الاجتماعي، ونقل الثقافة والحفاظ عليها، وحماية البيئة. وأضاف أن مشاركتهن الكاملة والفعالة ضرورية لإعمال حقوق الإنسان.

٢٩ - وقال إن حكومة بلده تعمل مع السلطات الوطنية والإقليمية على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تلقت مساعدة قيِّمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وخبيرة الشؤون الجنسانية، ليني باريرو، وكذلك من منظمات نسائية. وفي إطار الإصلاحات القانونية والمؤسسية الجارية التي تقوم بها، أخذت في الاعتبار الواجب الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المرأة في التنمية، وتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٣٠ - **السيدة كوننغ – هوف** (هولندا): قالت إنها بصفتها ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن هولندا ومزارعةً تعرف الكثير من النساء الناجحات في مجال الزراعة، ولكنها التقت أيضاً بالعديد من المزارعات الأخريات اللواتي يواجهن عدم المساواة والفقر. وهي تحث الدول الأعضاء على متابعة قرار الجمعية العامة ١٤٨/٧٢ بشأن تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية، وتوصي بالتركيز على خمسة مجالات، وهي: تعزيز تمكين المرأة الريفية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودعم مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات على جميع المستويات؛ وتقديم الدعم للمنظمات والتعاونيات النسائية والخاصة بالمزارعين؛ ووضع القوانين وتنقيحها وتنفيذها لكفالة منح المرأة الريفية حقوقا كاملة ومتساوية في امتلاك الأراضي وغيرها من الممتلكات؛ وضمان إمكانية حصول جميع المزارعين على سعر عادل لمنتجاتهم، ورفع ظروف المعيشة الريفية إلى مستوى المعايير الحضرية.

٣١ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): قالت إن التقدم المحرز منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يبين أنه يمكن الحد من أوجه اللامساواة بين الجنسين من خلال العمل السياسي. ومع ذلك، سيكون من المستحيل تحقيق مساواة المرأة وتمكينها على نحو كامل في غياب نظام دولي عادل ومنصف.

٣٢ - وأضافت قائلة إن كوبا فخورة بالتقدم الذي أحرزته في مجال النهوض بالمرأة. فقد كانت أول بلد يوقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويحصل النساء على نفس أجور الرجال مقابل العمل المتساوي؛ وعلى إجازة أمومة مدفوعة الأجر وبدل العجز ومعاشات الترمل، ويمكنهن امتلاك الأراضي والحصول على قروض. وبيّنت أن أكثر من نصف أعضاء المجلس الوطني من النساء. ويمكن للنساء والفتيات الحصول على التعليم المجاني، وهو أمر

حيوي من أجل تمكينهن والقضاء على التحيز والتمييز والعنف. ويكفل القانون الحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحق في الإجهاض وتنظيم النسل.

٣٣ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، قالت إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم العنف الاقتصادي ضد المرأة الكوبية. وأوضحت أن كوبا ما برحت تدعو إلى القضاء على جميع التدابير القسرية الانفرادية، وستواصل تطوير نموذجها الاجتماعي القائم على العدالة والمساواة والتضامن، في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٤ - **السيدة ميازاكي** (اليابان): قالت إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم اتخاذ إجراءات جماعية فورية لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠١٨، واصلت اليابان القيام بدورها عن طريق زيادة التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية، مثل مساهمتها بمبلغ ٥٠ مليون دولار في مبادرة تمويل الأعمال الحرة للنساء. وعلى الصعيد المحلي، سنت اليابان قانونا بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين في المجال السياسي، وقانونا آخر بهدف الحد من ساعات العمل المفرطة، وكفالة ظروف العمل العادلة.

٣٥ - وأردفت قائلة إن اليابان لن تدخر جهدا من أجل دعم عمل العضوة اليابانية المنتخبة حديثا باللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وهي تواصل تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن من خلال دعم تمكين النساء والفتيات المتضررات من النزاع، وتحسين النظم القضائية من أجل منع العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، ستعقد اليابان الجمعية العالمية الخامسة للمرأة في طوكيو إلى جانب قمة مجموعة العشرين للمرأة.

٣٦ - **السيد هابيش** (بيرو): قال إن حكومة بيرو تعمل بفعالية من أجل إدراج منظور جنساني في جميع السياسات العامة، وسوف تعتمد سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين بحلول نهاية العام. وأضاف أن سياسة بيرو الوطنية بشأن العنف الجنساني للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ تعكس الحاجة إلى تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية. وتنتهج بيرو سياسة الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، وتشجع مشاركة المرأة بنشاط في الاقتصاد. وتكاد تكفل جميع المؤسسات العامة الإجازات والاستحقاقات الوالدية، في حين أن أكثر من نصفها تقريباً يحظر التحرش الجنسي، وينص على نشاط واحد على الأقل لمعالجة الفجوات بين الجنسين. وفيما يتعلق بالتمثيل السياسي، التزمت الحكومة بتنفيذ آليات لضمان انتخاب المرأة في المناصب العامة. واختتم بقوله إنه تقرر أن تنشئ الحكومات الوطنية والإقليمية آليات للمساواة بين الجنسين من أجل تحسين تنفيذ ورصد وتقييم السياسات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين.

٣٧ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن النهوض بالمرأة يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لرئيسة الوزراء، الشيخة حسينة، التي تلقت الجائزة العالمية للقيادات النسائية في عام ٢٠١٨. وأضاف أن بنغلاديش لديها ٧٢ برلمانية، وكذلك رئيسة لمجلس النواب وزعيمة للمعارضة ونائبة لزعيمة المعارضة. وتفوق الفتيات الفتيان عددا بشكل كبير في المدارس الثانوية، وهناك ٢٠ مليون امرأة في القوة العاملة. وتيسَّر للنساء فرص الاستفادة من برامج الادخار الصغرى، وتُعرض على النساء المشتغلات بالأعمال الحرة قروض مصرفية بدون ضمانات، وأموال لبدء المشاريع، وأراض لإقامة المشاريع الصناعية.

٣٨ - وفي حين تستجيب جميع خطط بنغلاديش وسياساتها الوطنية للمنظور الجنساني، فإنها تنفذ أيضا سياسة وطنية لتنمية المرأة، وكذلك خطط عمل لمنع العنف ضد النساء والأطفال، وإنهاء زواج الأطفال، ومكافحة الاتجار بالبشر، وكفالة المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تدير بنغلاديش برامج شبكات الأمان للفئات المهمشة والضعيفة من النساء. وباعتبارها دولة شديدة التأثر بالمناخ، فقد أطلقت مبادرات شتى للحد من مخاطر الكوارث مما عزز بشكل كبير قدرة النساء والفتيات على الصمود عند وقوع الكوارث الطبيعية. ولذلك، لا غرابة في أن بنغلاديش احتلت المرتبة الأولى، للسنة الثالثة على التوالي، في مجال المساواة بين الجنسين في جنوب شرق آسيا في مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٧.

٣٩ - وأضاف أن بنغلاديش من أكبر البلدان المصدرة للعمالة في العالم، بما في ذلك العديد من الخادمات المنزليات غير الماهرات وشبه الماهرات اللائي كثيرا ما يقعن ضحايا للعنف والاستغلال الجنسي والجنساني. وأعرب عن أمل حكومته في أن يتناول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هذه المسألة بعبارات أكثر تحديدا. ورغم أنها اتخذت خطوات لحماية حقوقها، يلزم بذل جهود عالمية لضمان وجود ضمانات كافية بموجب القوانين والمعاهدات الدولية القائمة.

٤٠ - وبعد أن تصدرت بنغلاديش جهود اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، واصلت العمل عن كثب مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز دور المرأة في جميع مراحل

النزاع. وقد كانت أول من قام بإيفاد رَبابِنة مروحيات من الإناث في مهمة لحفظ السلام، وهي تعمل على زيادة عدد حفظة السلام البنغاليات.

٤١ - **السيد تشيرنينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن المساواة بين الجنسين لا تزال هدفا ذا أهمية، وتستدعي التعاون الفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن تتبع هيئات منظومة الأمم المتحدة نهجا متوازنا إزاء المسائل الجنسانية، وألا تدرجها في عملها إلا عند الاقتضاء وعندما يكتسي الأمر أهمية. وقال إن وفد بلده يؤكد من جديد دعمه للجنة وضع المرأة بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. ولئن كان بلده راضيا بوجه عام عن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن التنفيذ الناجح لولايتها يتوقف على التعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمواءمة الدقيقة لأنشطتها التنفيذية مع الأولويات السياسية العامة للجنة. وينبغي ألا تقدم المساعدة على أرض الواقع إلا بناء على طلب من الدولة المعنية وبإذن منها.

٤٢ - ولئن كانت المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة غاية مستصوبة، ينبغي ألا يستند اختيار المرشحين إلى المسائل الجنسانية فحسب، بل ينبغي أن يعتمد أيضا على الكفاءة والمقدرة والنزاهة والتمثيل الجغرافي العادل. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ خطوات لتصحيح اختلال التوازن بين الجنسين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمشيا مع مبدأ إشراك مزيد من الرجال في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

٤٣ - وفي إطار خطة العمل لتنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للمرأة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، يتخذ الاتحاد الروسي تدابير لحماية صحة المرأة، وتحسين وضعها الاقتصادي، ومنع العنف ضد المرأة والتصدي له، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. وفي المنتدى الثاني للنساء الأوروبيات من أصل آسيوي، الذي عقد في سانت بطرسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قرر المشاركون أن يعقد الاجتماع التالي في عام ٢٠٢١، وسيُطلق عليه اسم منتدى المرأة العالمي.

٤٤ - وشجع جميع أصحاب المصلحة على تبادل الآراء والخبرات الإيجابية على نحو بنّاء يسوده الاحترام في مجال المساواة بين الجنسين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصائص والتقاليد الفريدة لمختلف الدول الأعضاء.

٤٥ - **السيد عزيز** (العراق): قال إن قانون الأحوال الشخصية مطبّق في العراق منذ عام ١٩٥٩، وقانون الجنسية الجديد يمنح المرأة الحقوق نفسها الممنوحة للرجل. وعُدِّل القانون الانتخابي لمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات البرلمانية والمحلية، وحدد قانون آخر حصة مشاركة المرأة في البرلمان. ويقدم العراق الحماية الاجتماعية إلى النساء المطلّقات والأرامل وغير المتزوجات ويوفر حماية خاصة وامتيازات للنساء العاملات. ويحضّر العراق لاعتماد قانون بشأن العنف المنزلي، وينفّذ استراتيجيات تهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة وإلى تشجيع النهوض بها. فقد أنشأ دائرة تمكين المرأة، وأطلق مشاريع تقديم قروض بالغة الصغر لتمكين المرأة الريفية.

٤٦ - وأضاف أنه بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، قدم العراق المساعدة إلى الناجيات من الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان. ووفقاً للبيان المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، يعمل العراق على وضع خطة تنفيذ بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ويرحب ترحيباً خاصاً بمنح جائزة نوبل للسلام للناشطة العراقية نادية مراد لعملها على مكافحة استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب.

٤٧ - **السيد سيسوك** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه بموجب الدستور والقوانين الأخرى في جمهورية لاو، تقع على عاتق الدولة مسؤولية ضمان تمتع المرأة بالحقوق القانونية والفرص الاقتصادية والاجتماعية نفسها التي يحظى بها الرجل. وللوفاء بتلك المسؤولية، وتنفيذا لإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام ٢٠٣٠ أيضاً، عملت الحكومة مجدداً على تعميم مراعاة مسألة تمكين المرأة والنهوض بها في الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها جنباً إلى جنب مع رؤية عام ٢٠٣٠ للنهوض بالمرأة في لاو، وخطة عام ٢٠٢٥ الاستراتيجية للنهوض بالمرأة في لاو، وخطة النهوض بالمرأة في لاو (٢٠٢٥-٢٠٢٠). وأضاف قائلاً إن في بلده قوانين متعلقة بالنهوض بالمرأة وحمايتها؛ ومنع العنف ضد النساء والأطفال ومكافحته؛ ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والأسرة. وأشار إلى أن تبوّء المرأة مزيداً من مناصب المسؤولية هو علامة من علامات التقدم المحرز. وأضاف قائلاً إن بلده سيقدم تقريره الدوري الجامع للتقريرين الثامن والتاسع بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

ضد المرأة وإنه يشارك بنشاط في اجتماع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤٨ - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن حكومة بلده تعمل على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني الوطنية مثل الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية. وفي عام ٢٠١٩، ستقدم إريتريا استعراضها الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وستقدم أيضاً تقريراً دورياً إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٤٩ - وأضاف أن إريتريا حققت التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية والمتوسطة، ولكن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود على المستوى الجامعي. وأوضح أن المرأة تتمتع بحقوق ملكية الأراضي بموجب القانون، وقد اتُّخذت خطوات لضمان حيازتهن الأراضي. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يرحب بالاستنتاج الجديد الذي وافقت عليه لجنة وضع المرأة بشأن التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات.

٥٠ - **السيد نور الدين** (نيجيريا): قال إن الحكومة النيجيرية ملتزمة التزاماً لا لبس فيه بالنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي تنفذ برامج تهدف إلى ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للمرأة. وتماشياً مع سياستها الجنسانية الوطنية، أطلقت مجموعة من المبادرات، بما في ذلك مشروع وضع حد للعنف ضد المرأة في الانتخابات، ومشروع تعليم البنات، وحملات التوعية الوطنية بشأن العنف ضد النساء والفتيات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال. ويقدم برنامج المؤسسات الحكومية والتمكين قروضاً بالغة الصغر من دون ضمانات احتياطية ومن دون فائدة إلى صاحبات المشاريع الصغيرة مثل التعاونيات النسائية والنساء العاملات في الأسواق.

٥١ - واختتم قائلاً إن نيجيريا أطلقت في أيار/مايو ٢٠١٧ خطة عملها الوطنية الثانية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، كشفت النقاب عن خريطة الطريق الخاصة بشمال شرق نيجيريا لنداء الجهات المتعددة صاحبة المصلحة للعمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ.

٥٢ - **السيدة ميتشيا** (رومانيا): قالت إن فرادى النساء غالباً ما يؤدين دوراً محورياً في نجاح الجهود الرامية إلى النهوض بوضع المرأة. ولذلك يشكّل تمكين الشابات والفتيات مسألة أساسية. وأشارت إلى أن رومانيا تعمل على توعية المراهقين والمراهقات بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز من خلال الألعاب والرياضة، وكذلك من خلال مسابقات كتابة مقالات ونقاشات تشجع على التفكير والمشاركة الفعالة. وتحدثت نساء ناجحات عن تجاربهنّ أمام طلبة المدارس، ونُقِّحَت المناهج الدراسية لإدراج المنظور الجنساني فيها. واختتمت قائلةً إن المساواة بين الجنسين في صميم الالتزامات التي تعهد بها رئيس رومانيا، وهو من أوائل مناصري حملة ”الرجل نصير المرأة“ (HeForShe IMPACT)، ويظهر ذلك في تشكيلة وفد الشباب الرومانيين.

٥٣ - **السيدة مبانا ماكينا** (غينيا الاستوائية): قالت إن رئيس بلدها يعتبر النساء عنصراً مساهماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسيدة الأولى تقوم بمبادرات شخصية لتعزيز تنميتهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية تمكين النساء، وتعمل على القضاء على أوجه التفاوت في الحصول على التعليم والتدريب وفي معدلات الاستبقاء في المدارس. وعلى الرغم من ازدياد مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا تزال هذه المشاركة متدنية، وستوضع سياسات أسرية بهدف تعزيزها. وأضافت أن وزارة الشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين تقدم التدريب والدعم التقني في مجال تنظيم الأعمال التجارية وإدارتها إلى المشتغلات بالأعمال الحرة والتعاونيات النسائية؛ وتنسق الترويج لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، وتشرف على بناء مراكز الحماية الاجتماعية وإصلاحها. وأعدّت أيضاً دليلاً عملياً بشأن إنشاء المجموعات والرابطات النسائية وتنظيمها وإدارتها. واختتمت قائلةً إن النساء حصلن على ٢٠ مقعداً في مجلس النواب و ١١ مقعداً في مجلس الشيوخ في الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٥٤ - **السيد توني** (تونغا): قال إن تونغا تقدر إسهام المرأة في التنمية المستدامة، وتواصل السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية ومناصب صنع القرار. وفي الانتخابات العامة الأخيرة، انتُخِبَت امرأتان في البرلمان، وفي عام ٢٠١٨ عُيِّنَت أول امرأة في سلك القضاء. وتهدف سياسة تونغا الجنسانية إلى منح المرأة إمكانية الاستفادة بشكل منصف من الفرص الاقتصادية وفرص العمل.

٥٥ - وأعرب عن تقدير تونغا للدعم الوارد من مبادرة نساء جزر المحيط الهادئ اللواتي يجسدن التنمية في المحيط الهادئ التي عززت جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية. وأعرب عن تقدير بلده أيضاً للمساعدة التي تقدمها أستراليا والسويد من

خلال جماعة المحيط الهادئ من أجل إنشاء مركز للمعونة القانونية يقدم مساعدة قانونية مجانية إلى ضحايا العنف المنزلي. ووجه الشكر إلى حكومات أستراليا والسويد ونيوزيلندا، وإلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما تقدمه من دعم مالي مستمر من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في تونغا.

٥٦ - **السيد نوغروهو** (إندونيسيا): قال إن رئيس جمهورية إندونيسيا التزم بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات بوصفه أحد مناصري حملة ''الرجل نصير المرأة''. وتتبع إندونيسيا نهجاً شاملاً وكلياً. وتمشياً مع خطتها للتنمية الوطنية، تعتمد استراتيجية تركز على التوعية بحقوق المرأة، وبناء قدرات المؤسسات ذات الصلة، والتعاون بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة. وفي سياق تعزيز بيئة آمنة ومأمونة للنساء، تعمل الحكومة مع الجامعات الوطنية على الترويج لمشروع الحرم الجامعي الخالي من العنف، الذي تجاوز عدد طلابه الذكور بالفعل ٥٠٠ ١ طالب في المرحلة الثانوية وفي المرحلة الجامعية. ولضمان إمكانية لجوء النساء ضحايا العنف إلى القضاء، أنشأت إندونيسيا نظاماً لمراكز الخدمات المتكاملة ومنازل آمنة ووحدات متخصصة في مراكز الشرطة والمستشفيات حيث تستطيع النساء الإبلاغ عن الحوادث بأمان وسرية. وتابع قائلاً إن تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة مضمون للضحايا من النساء، والتعامل معهنّ يجري بطريقة مراعية للمنظور الجنساني. وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، ازدادت النسبة المئوية للنساء المرشحات في الانتخابات المحلية، وفي عام ٢٠١٨ انتخبت ١٨ من أصل ١٠١ امرأة مرشحة لمناصب محلية. وإضافة إلى ذلك، تضم الحكومة الحالية ثماني وزيرات. وفيما يتعلق بالممارسات الضارة، حظرت إندونيسيا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتعمل الحكومة مع الجماعات النسائية والدينية للتوعية بمخاطر هذه الممارسة، ووضعت أدوات واستراتيجيات وبرامج لأغراض الدعوة.

٥٧ - **السيدة عبد القوي** (مصر): قالت إن مصر عملت جاهدة في السنوات الأخيرة من أجل إرساء إطارها القانوني المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعُدِّل قانون العقوبات لتجريم التحرش الجنسي ولاعتبار تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى جناية، وزيادة العقوبات المطبقة على هذه الممارسات. وأصبح قانون الخدمة المدنية يمنح الأمهات العاملات إجازة أمومة لمدة أربعة أشهر بدلاً من ثلاثة؛ ويعامل قانون الاستثمار الجديد الرجل والمرأة على قدم المساواة؛ وعُدِّلَ قانون الميراث لفرض عقوبات أكثر صرامة على حرمان المرأة من الحق بالميراث.

٥٨ - وفيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أعربت عن اعتراض وفد مصر على بعض البيانات الواردة في تقرير الأمين العام عن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء عليه (A/73/266). فالاستنتاجات المبنية على بيانات قديمة لم يجرِ التحقق منها تقوّض الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وينبغي تجنبها في التقارير المقبلة.

٥٩ - وتابعت قائلةً إن النساء المصريات يشكلن حالياً نسبة ١٥ في المائة من البرلمان و ٢٥ في المائة من الوزراء في الوزارات الرئيسية و ٤٩ في المائة من أعضاء مجالس الحكم المحلي. وأطلقت مصر في إطار مكافحة القوالب النمطية الجنسانية حملتين إعلاميتين: إحداهما لتمكين المرأة والأخرى لزيادة وعي الرجال والفتيان بدورهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي سياق القضاء على العنف ضد المرأة، نشرت جامعة الأزهر دليلاً متعلقاً بوقف العنف ضد المرأة من منظور إسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، رُمِّمت ثمانية ملاجئ للنساء من ضحايا العنف، وأنشئ خط اتصال مباشر للإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة.

٦٠ - واختتمت قائلةً إن مصر تؤيد استراتيجية الأمين العام من أجل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهي عضو في منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة منذ إنشائه، وقد وقعت مؤخراً على الاتفاق الطوعي ذي الصلة مع الأمين العام.

٦١ - **السيدة ماكدويل** (نيوزيلندا): قالت إن نيوزيلندا لا تزال تعمل من أجل تحقيق المساواة الفعلية التامة بين الجنسين على الرغم من أنها كانت أول بلد يمنح المرأة الحق في التصويت، وشغلت فيها ثلاث نساء منصب رئيس الوزراء. وأضافت أن الحكومة أعلنت، في الأسبوع الماضي، عن وضع تشريعات جديدة تجعل من الأيسر على العاملات المطالبة بالمساواة في الأجر. ومُدِّدت إجازة الأبوين المدفوعة الأجر إلى ٢٢ أسبوعا في عام ٢٠١٨، وستمدد إلى ٢٦ أسبوعا في عام ٢٠٢٠. ووضعت الحكومة أيضا برنامجا لتشجيع النساء والفتيات على التدريب والعمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

٦٢ - وقالت إن وفد بلدها يشاطر الشواغل المعرب عنها في تقرير الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة (A/HRC/38/46)، الذي أكد من جديد حق المرأة الأساسي في المساواة الفعلية، ودعا إلى بذل جهود متضافرة للتصدي للرؤى المتضاربة والهجمات المتزايدة على عالمية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وأكدت أنه يشجب، على غرار الفريق العامل، المبررات الزائفة التي يُتذرع بها في كثير من الأحيان لمنع المرأة من تبوؤ المكانة التي تستحقها في المجتمع والأسرة على قدم المساواة مع الرجل أو من التحكم بالكامل في جسدها وفي شخصيتها. ويرحب وفد بلدها بقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن وفيات وأمراض الأمومة التي يمكن الوقاية منها، وحقوق الإنسان في الأوضاع الإنسانية (A/HRC/RES/39/10)، الذي يشدد على ضرورة المساءلة فيما يتصل بالنطاق الكامل لانتهاكات حقوق النساء والفتيات في هذه الأوضاع. ووجه المجلس رسالة واضحة مفادها أنه يجب على الدول أن تتحمل المسؤولية عن كفالة تمتع النساء والفتيات بحقوقهن في سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك الجبر، وعن الحيلولة دون تكرار هذه الانتهاكات في الأوضاع الإنسانية.

٦٣ - **السيدة بهينغو** (جنوب أفريقيا): أشارت إلى نضال نيلسون مانديلا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان، فقالت إن الذكرى المئوية لمولده تمثل الوقت المناسب لإعادة تكريس التزام الأمم المتحدة بتعزيز حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وحماية هذه الحقوق وإعمالها. وأكدت أن إنهاء العنف ضد المرأة لا يزال يمثل أولوية قصوى لدى حكومة جنوب أفريقيا. فهي تقوم حاليا باستعراض برنامج العمل للتصدي للعنف ضد المرأة والأطفال للتأكد من فعاليته. وأضافت أن الحكومة ملتزمة بمكافحة التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتسلم بضرورة تعزيز مؤسسات جنوب أفريقيا ومد موظفي القانون بما يلزم عن طريق التدريب في المجال الجنساني، فضلا عن السياسات الرامية إلى منع تلك الأشكال من العنف ومعاودة إيذاء الضحايا.

٦٤ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ ستسترشد بتقرير اجتماع الخبراء المعقود بين الدورتين للنظر في الثغرات والتحديات وأفضل الممارسات المتصلة بتمتع جميع النساء والبنات تمتعا كاملا بحقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/HRC/39/34). وشدد على أن البرازيل ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف العائلي والاتجار بالأشخاص وقتل الإناث. وهي تسلم بأهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة والمساهمة الحيوية للرجال والفتيان. فبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على إعلان بيجين، لم يحقق أي بلد المساواة بين الجنسين، وتواجه عدة بلدان خطر الانتكاس. وحث الدول الأعضاء على المضي قدما في تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بجميع النساء والفتيات وحماية هذه الحقوق.

٦٥ - **السيدة المديهيم** (المملكة العربية السعودية): قالت إن رؤية بلدها لعام ٢٠٣٠ تقر بأن النساء يشكلن المحركات الرئيسية للنمو وتسعى إلى إزالة جميع العقبات التي تعترض تمكينهن اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. فالمملكة العربية السعودية تعكف على وضع استراتيجية وطنية للمرأة بهدف إطلاق مبادرات متكاملة لتمكين المرأة. وأردفت قائلة إن المساواة في الأجر عن العمل المتساوي للرجال والنساء العاملين في القطاع العام والخاضعين لنفس اللوائح مكفولة بموجب قوانين المملكة العربية السعودية. وخطط التقاعد من الخدمة العسكرية والخدمة المدنية لا تميز ضد المرأة.

٦٦ - ووضعت المملكة العربية السعودية، مسترشدة بأحكام الشريعة، خطة ممولة بملايين الدولارات لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، وتتعاون اللجنة الدائمة المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص مع الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل ملاحقة المتجرين وتوفير المأوى والتدريب والخدمات القانونية والنفسية للضحايا. وأوضحت أن قوانين المملكة العربية السعودية تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحمي النساء من جميع أشكال العنف. وآلياتها القضائية لا تمييز فيها، وهي تقدم للمرأة الدعم اللازم لضمان الملاحقة القضائية. ثم إن المملكة العربية السعودية بدأت، بالإضافة إلى إنشاء نظام لمكافحة التحرش، مشروعا لتقديم الدعم للنساء اللائي يتعرضن للضرب وأنشأت لجنة لحماية النساء في بيوتهن. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الشؤون الأسرية الذي أنشئ مؤخرا قيام أسر متماسكة تتحلى بقيم دينية قوية. وختمت بالقول إن المملكة العربية السعودية لا تسعى لتوفير فرص العمل للمرأة فحسب، وإنما أيضا للتأكد من أنها تشغل مناصب قيادية. فالمرأة تشغل مناصب عليا في سوق الأوراق المالية وفي الغرف التجارية، وهي عضوة في البرلمان وفي السلك الدبلوماسي.

٦٧ - **السيد ماك إيلواين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة رائدة على نطاق العالم فيما يتعلق بوضع برامج دولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتنفيذها. وأوضح أن تقريرها السنوي عن الاتجار بالأشخاص دفع إلى اعتماد تشريعات وخطط عمل وبرامج وسياسات وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام ٢٠٠١، مولت الولايات المتحدة أكثر من ٩٦٠ مشروعاً لمكافحة الاتجار بما مجموعه أكثر من ٣٠٠ بليون دولار من المساعدات الخارجية، بما يشمل تدريب العاملين في مجال العدالة الجنائية في ٢٠ بلداً. واسترسل يقول إنها أقامت شراكات مع ما يقرب من ٢٠٠ منظمة حكومية وغير حكومية لتعزيز الأطر القانونية وإجراءات الإنفاذ والبرامج والسياسات ذات الصلة. وهي تعمل أيضا مع دوائر الأعمال والمنظمات العمالية والرابطات التجارية لمكافحة عمل الأطفال والعمل القسري في سلاسل الإمداد العالمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنشأت فريق مشروع مشترك بين الوكالات في مجال الاتجار بالبشر يستخدم منهجيات ابتكارية وتكنولوجيات جديدة وشراكات دينامية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٦٨ - **السيدة بونغور** (هنغاريا): قالت إن العنف العائلي جريمة قائمة بذاتها في القانون الجنائي الهنغاري الجديد. ويمكن للضحايا وأطفالهم أن يلتمسوا اللجوء إلى مراكز الأزمات ودور إعادة التأهيل التي تديرها الحكومة فضلاً عن الملاجئ غير الحكومية، وأن يستفيدوا من خدماتها. ولمكافحة ظاهرة تأنيث الفقر ، وضعت هنغاريا سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية تشمل تقديم الدعم في مرحلة ما بعد الولادة، ومنح إجازة الأمومة المدفوعة الأجر لمدة ثلاث سنوات، وصرف استحقاقات ضريبية عائلية سخية وبدل عائلي عن كل طفل، وتوفير إعانات للإسكان والإعفاء من القروض الطلابية للنساء اللاتي لديهن طفلان أو أكثر. ولتشجيع الأمهات على المكوث أو الدخول في صفوف القوة العمل، يمكن للمرأة أن تعمل بدوام جزئي حتى يبلغ الطفل ثلاث سنوات من العمر وتبقى مؤهلة للحصول على استحقاقات رعاية الطفل المنزلية حتى بعد العودة إلى العمل، وتتلقى الشركات تخفيضات في مساهماتها عندما توظف النساء اللائي لديهن أطفال صغار. وأكدت أن الحكومة زادت عدد دور الحضانة ومرافق الرعاية النهارية ووفرت التدريب في مجال مزاولة الأعمال الحرة والتدريب على المهارات. ولتشجيع النساء والفتيات على التفوق في العلوم والبحث والابتكار، أنشأ الرئيس لجنة معنية بالمرأة في مجال المهن ذات الصلة بالبحوث. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف رابطة المرأة الهنغارية في مجال العلوم على تحسين حالة الباحثات وتشكيل الرأي العام.

٦٩ - **السيد مونغيلوس غاليانو** (باراغواي): قال إن دستور باراغواي لم يُطبَّق في الممارسة العملية على الرغم من أنه يكفل المساواة بين الرجل والمرأة. فالحكومة المشكلة حديثا ستتولى مهمة تنفيذ الخطة الوطنية لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، التي تهدف إلى تعزيز تكافؤ فرص المشاركة السياسية والاجتماعية، والعمل اللائق، والتعليم، والرعاية الصحية الشاملة، والبيئة النظيفة والصحية، والتحرر من العنف. ولباراغواي برامج للتحويلات النقدية المشروطة لفائدة ربات الأسر. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم مراكز ''مدينة المرأة'' ٨٠ خدمة مترابطة ومنسقة لفائدة النساء والأطفال حصرا.

٧٠ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن المساواة بين الجنسين تشكل أحد مجالات تركيز أول خطة عمل وطنية لبلده بشأن حقوق الإنسان. ولمعاضدة الجهود التي يبذلها بلده، افتتحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرا مكتبا في الأرجنتين، وهي تقوم بتنفيذ برنامج قطري. وستعزز الأرجنتين، بصفتها رئيسة لمجموعة العشرين، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جدول أعمال المنتدى بمساعدة فرقة العمل لقيادات سيدات الأعمال.

٧١ - **السيدة كيبياني** (جورجيا): قالت إن جورجيا أدخلت في السنوات العشر الماضية عددا من التغييرات التشريعية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتعزيز دور المرأة في صنع القرار. فعلى سبيل المثال، تتلقى الأحزاب السياسية تمويلا إضافيا إذا كانت قوائم مرشحيها تتضمن ٣٠ في المائة من النساء على الأقل في كل مجموعة تضم ١٠ أسماء. وفي عام ٢٠١٧، أنشئت لجنة لإعداد خطط عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتنسيق هذه الخطط ورصدها. وتراقب إدارة حقوق الإنسان الجديدة الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالعنف العائلي والعنف ضد المرأة والتمييز وجرائم الكراهية والاتجار بالبشر. واستطردت قائلة إن جورجيا نظمت عددا من حملات التوعية بشأن المساواة بين الجنسين، فضلا عن تنظيم دورات تدريبية لضباط الشرطة والمسؤولين في قطاع العدالة وغيرهم من الموظفين الحكوميين. واعتمدت جورجيا أيضا خطط عمل وطنية بشأن العنف العائلي والمساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٧٢ - **السيد صور** (سنغافورة): أشار إلى انتخاب امرأة كرئيسة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، فقال إن انتخاب سنغافورة لأول امرأة رئيسة لها يمثل أيضا معلما بارزا. وسنغافورة، بصفتها دولة تقوم على مبدأ الجدارة، ملتزمة بالمساواة بين الجنسين. فالمرأة تتمتع في سنغافورة بحماية قانونية قوية بموجب الدستور والقانون الجنائي وميثاق المرأة وقوانين أخرى. وجميع النساء المقيمات تقريبا ملمات بالقراءة والكتابة، وفي عام ٢٠١٧، كان أكثر من نصف خريجي الجامعات من النساء. ويبلغ معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة الآن ٨٠ في المائة، وحققت النساء أيضا نجاحات في مهن كانت حكرا على الرجال. وأضاف أن الحكومة تعمل مع أرباب العمل والنقابات من أجل تعزيز الإنصاف والمسؤولية وتطبيق ممارسات توظيف تستند إلى الجدارة. وفي عام ٢٠١٧، احتلت سنغافورة المرتبة الثانية عشرة من أصل ١٦٠ بلدا في دليل الفوارق بين الجنسين.

٧٣ - وأشار إلى أن الحكومة عينت نساء في وظائف الخدمة المدنية العليا ردا على التمثيل الناقص للمرأة في المناصب القيادية. وأنشأت أيضا لجنة العمل المعنية بالتنوع التي حددت هدف تعيين ٣٠ في المائة من النساء في مجالس إدارة الشركات بحلول عام ٢٠٢٠. ويتيح قانون التقاعد وإعادة التوظيف المعتمد مؤخراً للمسنات العمل بعد سن التقاعد ويشجعهن على ذلك، ويساعد على تعزيز الإعداد المناسب لتقاعد المرأة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.